وزير الإدارة المحلية يحضر اجتماع مجلس محافظة دمشق

الوزير لمجلس المحافظة: أنتم مسؤولون عن كل «قرش» يصرف.. والمشاركة بلجان الأسعار ليس بغاية «التشفي»

محافظ دمشق: العاصمة يجب أن تدعم خزينة الدولة.. و٢٦ مليار ليرة لعقدة المواساة

| فادي بك الشريف

كشف وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف عن شركة تدرس عروضها من محافظة دمشق لتدوير مخلفات النفايات الصلبة، مضيفاً: لغاية الآن لم نوفق في هذا الموضوع، على أمل أن تكون دمشق أول تجربة تعمم على مختلف المحافظات.

وخلال حضوره الجلسة الثانية من اجتماع مجلس المحافظة بدمشق، أكد مخلوف أن كل ما تعمل عليه الحكومة هو تكريس لثقافة الأسس والمعايير البعيدة عن الاستثناءات، ذاكراً أن «الإدارة المحلية» من الوزارات الأولى التي بدأت بتعديل تشريعاتها بالحد من الاستثناءات، بحيث أزلنا ما يسمى «الاستثناء» في كل تشريع يخص الوزارة.

وقال: جميعنا مسؤولون عن أي مخالفة بناء ومعنيون بالمعالجة، وأنا أعلم الإجراءات المتبعة في العاصمة لمعالجة المخالفات، كما أن المخالفات تقام إما من دون قرارات أو قد تكون مغطاة بقرارات وهذا أمر أخطر، مضيفاً: حصلت انهيارات مبان في محافظات، وعلمنا بوجود إخلاءات لعدد من المباني بدمشق قبل الانهيار، وهذا لا يعني أن الأمر موجود بدمشق.

وأكد مخلوف أن المخططات التنظيمية هي الأساس في المناطق المدمرة بـ«جوبر والقابون وبرزة.. إلخ»، على أن يتم إنجاز مخططات تنظيمية لائقة بالعاصمة، مع الالتزام بالثوابت المتعلقة باستقرار المخطط التنظيمي من دون أي تعديل.

وشدد مخلوف على أعضاء المجلس بأن جميعهم شركاء في كل «قرش» يصرف، مضيفاً: هي أموالكم وأموال من تمثلون، مع ضرورة تنفيذ خطة جميع المبالغ التي ترصد للمحافظة.

> شركة تُدرَس عروضها لتدوير مخلفات النفايات الصلبة في العاصمة

ونوه الوزير بدور الوزارة في تمكين المجالس المحلية للقيام بدورها وواجبتها، مؤكداً تشكيل لجان مشتركة مع التجارة الداخلية وحماية المستهلك، معتبراً أن المجلس شريك وداعم ورديف رغم أنه ليس لديه صفة الضابطة التموينية، لكن الأمر يتطلب تضافر جهود الجميع من مخاتير ولجان أحياء.

وقال الوزير: إن المشاركة في لجان ضبط الأسعار ليس من قبيل «التشفي»، كما أن لغة الإدارة المحلية يجب أن تغلب من خلال تمثيل المواطن، مع مواجهة مكامن الخلل والفساد. وأضاف: أنتم من تضعون الخطة الاستثمارية والمستقلة، حتى إن المجلس يصدق على الناحية التمويلية.

وأكد أنه يتم التصديق على كل ما يرد من المحافظات بما لا يتجاوز الأسبوع، على أن يعود إلى المحافظة إما مصدقاً أو مرفقاً بملاحظات، وهذا مفترض أن ينطبق على عمل المجلس والمكتب التنفيذي وصولاً إلى النتائج.

ولفت إلى أهمية تطوير الأسواق الشعبية فهي فرصة من المنتج إلى المستهلك، بعيداً عن أي سمسرة، وتأجير شخص بعينه مكان معين.

وقال: أنتم كمجلس، شركاء في معارض السيارات التي يتم العمل عليها في ريف دمشق، وأنتم كمجلس محافظة شركاء، وخاصة أن الأثر على العاصمة أكبر في ظل تأثير مكاتب السيارات التي تعيق المارة.

من جانبه أكد محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي وضع خطة عمل المحافظة لعام ٢٠٢٣، وأهمها استكمال البنى التحتية لمشروع ماروتا سيتي بكلفة ٨٤ مليار ليرة، وعقدة المواساة التي تصل كلفتها بموجب الدراسة الأولية إلى ٢٦ مليار ليرة، مضيفاً: هي تمويل ذاتي، وهناك دور للمجلس والمكتب التنفيذي والمحافظة لتحصيلها بموجب القانون المالي رقم ٣٧ ومعاييره.

وقال: دائماً مدينة العاصمة يجب أن تصل إلى مرحلة تدعم فيه خزينة الدولة، إضافة إلى تقديم الدعم لعدة محافظات.

في السياق، ركزت مداخلات أعضاء المجلس على ضرورة الحد من المخالفات وإشغالات البسطات، وظاهرة حرق الدواليب أو النفايات لغاية التدفئة في عدد من الأحياء، والمطالبة بإعفاء رئيس البلدية المخالف على الفور.

ورداً على المداخلات أكدت عضو المكتب التنفيذي ملك حمشو أنه بالنسبة لموضوع الزفت والأرصفة في مناطق المخالفات يتم تخديمها حسب الخطة الخدمية الموضوعة عبر عقود تبرم مع شركات خاصة تستطيع فيه الوصول إلى المناطق المرتفعة، منوهة بتنفيذ الجدران الاستنادية التي ترفع وتمنع الضرر عن القاطنين خوفاً من حدوث أي انهيار.

كما أكدت العمل على تجهيز ١٠ ساحات في العاصمة في نهر عيشة، وابن عساكر، والميدان، والزبلطاني، ومساكن برزة، وابن النفيس.. إلخ) وذلك ليصار إلى نقل البسطات إليها لتشكل فيها أسواقاً شعبية بمهن مختلفة.

وقال مدير دوائر الخدمات في محافظة دمشق بشار عبيدا إن مناطق المخالفات يتم تخديمها بشكل مستمر بمختلف المسائل الضرورية من كهرباء ومياه إضافة إلى تخديم المحال التجارية التي تعتبر ضرورة للمنطقة.

من جانبه قال جمال إبراهيم مدير الصيانة إنه يتم بشكل دوري تنظيف مجرى نهر بردى مضيفاً: لكن هناك مخلفات من بعض المنشآت «معامل الرخام وغيرها» وتم توجيه إنذارات من قبل دوائر الخدمات لهذه المنشآت.

أول تجربة في سورية تبدأ من حماة

فواتير المياه برسائل نصية وتوفر ٤٥٠ مليون ثمن ورق

| حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّنَ مواطنون من مختلف مناطق محافظة حماة أنهم يجدون صعوبة بالغة بضخ المياه لمنازلهم الواقعة في الطوابق العليا، التي لا تصلها المياه إلا عند تشغيل ضواغط المياه، التي تحتاج للكهرباء التي لا تأتيهم إلا نصف ساعة كل ٥,٥ ساعات وأحياناً تكون نصف الساعة متقطعة.

من جانبه، بيَّنَ المدير العام للمؤسسة العامة لمياه الشرب بحماة مطيع عبشي لـ«الوطن»، أن ضخ المياه مرتبط بالكهرباء، وعندما تتوافر بشكل جيد يتمكن المواطنون من ضخ المياه لمنازلهم.

وعن أهم الأعمال التي نفذتها مؤسسة مياه حماة خلال العام الماضي، بيَّنَ أنه تم استكمال أجزاء من خط جر مياه حماة الجديد في عدة مواقع، وبما يتوافق مع الكتل المالية المخصصة لهذا العام، وقد تم وضع جزء من هذا الخط في منطقة بساتين حمص في الخدمة، الأمر الذي أدى إلى تحسن الكميات المخصصة لمدينتي حماة وسلمية والتجمعات المستفيدة.

وأوضح أنه خلال العام الماضي أيضاً تم تجهيز نحو ٢٠ بئراً في عدة مواقع من المحافظة وربطها بالشبكة العامة، ومنها بئر السقيلبية في الحديقة وهي تعمل على الطاقة الشمسية، وبئر في قرية الصومعة، وبئر في قرية حكر بيت عتق، وبئر في قرية الزاملية، وبئر في تليلة حنجور، وأن هذه الآبار الخمس تنتج نحو ٢٥٠ متراً مكعباً في الساعة، وأن معظم تجهيزاتها تم تطبيقها من المواد المدورة التي أعيدت صيانتها.

ولفت عبشي إلى أنه تم تنفيذ مشروعات في منطقة الغاب، التي تعاني في الصيف من أزمة خانقة، ومنها استبدال شبكات وتنفيذ خزانات بتكلفة نحو ٦ مليارات ليرة. كما تم تنفيذ خطوط كهرباء معفاة من التقنين لنحو ٢٠ مشروعاً، وتركيب طاقة شمسية لنحو ١٠ آبار، إضافة لتنفيذ مشروع في مدينة مصياف منطقة الجريفات بتكلفة بلغت نحو ٥ مليارات ليرة.وتنفيذ محطة تحلية في بلدة السعن بريف سلمية الشمالي، ونقل محطات تحلية في الريف الشرقي من المحافظة ليتم تجهيزها خلال العام الحالي ٢٠٢٣، وكذلك تنفيذ خطوط تغذية وتحسين واقع شبكة المياه في سلمية والعمل مستمر فيها هذا العام أيضاً.

وذكر عبشي أنه تمت إعادة تأهيل عدة مشروعات في الريف الشمالي الذي حرره الجيش العربي السوري من الإرهاب، مثل: حلفايا وكفرزيتا واللطامنة ولطمين.

أما عن خطة العام الحالي ٢٠٢٣ فبيَّنَ عبشي أنها تتضمن استكمال خط الجر الثاني من أعالي العاصي، والذي يروي نحو ٦٥ تجمعاً سكانياً في محافظتي حمص وحماة، وتجهيز نحو ١٠ آبار جديدة، وتركيب طاقة شمسية لنحو ٥ آبار أيضاً، إضافة لاستكمال المشروعات المباشر بها، ومنها مشروع تقسيس بريف حماة الجنوبي، واستبدال تجهيزات بسيرين، وتنفيذ خطوط تغذية كهربائية لعدد من المشروعات.

ولفت إلى أن اعتمادات خطة العام الحالي تبلغ نحو ١١ مليار ليرة، وذكر أن اعتمادات العام الماضي كانت أكثر من ١٠ مليارات ليرة ونسبة الإنفاق ١٠٠ بالمئة.

وأشار عبشي إلى أن أعمال الصيانات للمضخات والمحركات والخطوط هي ضمن خطة سنوية، وأن المؤسسة تنفذ تجربة على مستوى القطر، وهي عدم إصدار فواتير ورقية واعتماد طريقة الرسائل، حيث إن قيمة الفاتورة أحياناً تتجاوز تكاليف الطباعة وقيمة الورق، وهي قيد التجريب وستعتمد على مستوى القطر، وتوفر نحو ٤٥٠ مليون ليرة في حماة فقط، أما على مستوى القطر فالرقم سيكون كبيراً.

نحاسب الطبيب على التعرفة الرائجة وليس على تعرفة «الصحة».. ونسمع أن أطباء يتقاضون بالدولار ولكن لا شكاوى

نقيب أطباء أسنان دمشق لـ«الوطن»: ازدياد الشكاوى بسبب تقاضي أجور مرتفعة وعمليات متعلقة بالتجميل

| محمد منار حميجو

كشف رئيس فرع نقابة أطباء الأسنان في دمشق غسان مخول عن ازدياد في الشكاوى التي ترد إلى الفرع بسبب تقاضي أطباء أسنان أجوراً مرتفعة كذلك إضافة إلى الكثير من الشكاوى متعلقة بالتجميل، لافتاً إلى أن عدداً كبيراً من أطباء الأسنان اتجهوا نحو التجميل باعتبار أنها أصبحت موضة العصر.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر مخول أن النسبة الكبرى من المرضى الذين يجرون عمليات التجميل هم من النساء.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مخول أنه تتم محاسبة الطبيب في حال كانت الشكوى متعلقة بتقاضيه أجوراً زائدة على التعرفة الرائجة بين الأطباء وليس على تعرفة وزارة الصحة باعتبار أنه لا يمكن محاسبة طبيب أسنان على تعرفة ٦٠٠ ليرة، مشيراً إلى أنه يتم حساب المعدل الوسطي للتعرفة المتعارف عليها لدى الأطباء ويتم بعد ذلك محاسبة الطبيب على هذا الأساس وذلك باسترجاع المبلغ الزائد الذي تقاضاه الطبيب من المريض أو أنه يتم إجراء تسوية بين الطرفين.

ولفت إلى أنه سمع أن هناك أطباء يتقاضون التعرفة بالدولار ولكن لم تأت أي شكوى رسمية إلى النقابة في هذا الخصوص باعتبار أنه من الممكن أن يكون ذلك بالاتفاق بين الطبيب والمريض ومن هذا المنطلق فإن المريض يقبل بأن يدفع التسعيرة بالدولار وبالتالي لا يقدم شكوى على الطبيب.

وفيما يتعلق بالمواد السنية التي يستخدمها طبيب الأسنان أكد مخول أنه لا يوجد نقص في المواد التي يستخدمها طبيب الأسنان، مشيراً إلى أنه في حال كان هناك نقص في ماركة معينة فإنه يتم تعويضها بماركة أخرى من ذات المادة.

وأشار إلى أن هناك غلاء في المواد وهذا شيء طبيعي كأي مادة أخرى نتيجة ارتفاع سعر الصرف وخصوصاً أن المواد التي تدخل في علاج الأسنان مستوردة.

من جهته أكد رئيس فرع نقابة أطباء الأسنان في ريف دمشق مازن علي موسى أنه لا يوجد نقص في المواد السنية ولكن أسعارها أصبحت مرتفعة كباقي المواد الأخرى، مشيراً إلى أنه في حال كان نقص في نوعية معينة فإنه يتم تعويضها بنوعية أخرى وبالتالي لا مواد أساسية مفقودة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد أن التسعيرة التي يتقاضاها الأطباء في ريف دمشق ليست بالكبيرة وأن معظمهم يتقاضى أجره بالاتفاق مع المريض وبالتالي لا أسعار كبيرة يتقاضاها الطبيب في ريف دمشق.

> نقيب أطباء أسنان ريف دمشق لـ«الوطن»: لا نقص في المواد السنية لكن أسعارها أصبحت مرتفعة

وبين موسى أنه دائماً هناك تنسيق بين النقابة المركزية ووزارة الصحة حول موضوع تعديل التسعيرة، مشيراً إلى أن الوزارة وعدت أنه في حال كانت الظروف ملائمة فإنه من الممكن أن يتم تعديل التعرفة القديمة بما يناسب الوضع المعيشي بالنسبة للطبيب والمواطن.

تحسن في وصول رسائل الغاز والبنزين

زيادة في طلبات المازوت والبنزين وفي توريدات الغاز إلى محافظة السويداء

| السويداء -عبير صيموعة

بعد أزمة الغاز المنزلي التي عاشتها المحافظة خلال الأشهر الماضية وتأخر وصول الرسائل إلى أكثر من ٩٥ يوماً لمس الأهالي تحسناً في موعد استلام أسطوانات الغاز في السويداء الذي تراوح بين ٦٠ و٦٥ يوماً تقريباً.

وأكد أصحاب المنشآت الحرفية والصناعية معاناتهم مع تأمين الغاز الصناعي لزوم استمرار عمل ورشهم ومطاعمهم والذي يعود إلى تخفيض نسبة تعبئة الغاز الصناعي على حساب المنزلي، الأمر الذي جعل من السوق السوداء المقصد الأول لتأمين حاجتهم من المادة رغم الأسعار الفلكية لتبديل الأسطوانة التي تصل إلى أكثر من ٣٠٠ ألف ليرة.

بينما أشار أصحاب محال تصنيع الألبان والأجبان إلى اندهاشهم من قرار لجنة المحروقات المركزية في المحافظة بتخصيص معامل البلوك والبلاط بأسطوانات غاز وحرمانهم من تلك المخصصات رغم أنهم الأحوج لها حيث أدى عدم تزويدهم بالمادة إلى توقف العديد منهم عن العمل، مطالبين بإنصافهم أسوة بأصحاب المنشآت الحرفية والصناعية، علماً أنه سبق لكثير منهم أن التقوا محافظ السويداء الذي وعدهم بتأمين مادة الغاز لزوم عمل مشروعاتهم ولو بالحد الأدنى وهو ما لم يحدث.

مصدر مسؤول في فرع شركة المحروقات أوضح لـ«الوطن» أن زيادة التوريدات من مادة الغاز المسال للمحافظة كانت السبب الرئيسي في تقصير مدة وصول الرسائل حيث تراوحت الكميات الواردة يومياً بين ٣٥ طناً و٤٠ طناً من الغاز السائل.

ووفقاً للمصدر بلغ عدد أسطوانات الغاز المعبأة يومياً نحو ٣٥٠٠ أسطوانة منزلية مع تخصيص ١٢ بالمئة من الكميات الواردة لمصلحة تعبئة أسطوانات الغاز الصناعي بما يعادل ٩ آلاف و٥٠٠ أسطوانة شهرياً، موضحاً أنه لتأمين الغاز المنزلي بمعدل أسطوانة واحدة لكل منزل شهرياً فإن الكميات المطلوبة هي تعبئة ٥ آلاف أسطوانة يومياً، لافتاً إلى أن الطاقة الإنتاجية اليومية لوحدة التعبئة في الشركة وفي حال توفر المادة تصل إلى ٨ آلاف أسطوانة يومياً.

بدوره أشار مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك علاء مهنا لـ«الوطن» إلى أن هناك تحسناً في الكميات الموردة من مادة المازوت والبنزين بعد أن وصل عدد الطلبات الواردة إلى المحافظة من المازوت إلى ٩ نقلات يومياً، على حين كانت سابقاً تتراوح بين ٦و ٧ نقلات يومياً، كما وصل عدد طلبات البنزين إلى ٥ طلبات بعد كانت ٤ طلبات.

وأشار مهنا إلى أن زيادة الكميات من مادة المازوت جاءت لتلبية قطاع الاتصالات بتوجيه من محافظ السويداء، إضافة إلى تلبية حاجة مؤسسة المياه والقطاعات الحكومية مع توزيع كميات لمازوت التدفئة، علماً أن الكميات المخصصة لقطاع النقل متابعة بشكل دقيق وفق الحاجة الفعلية مع بقاء مقدار الحسم بواقع ٢٥ بالمئة من تلك المخصصات وفق توجيهات لجان المحافظات المركزية، فهو أمر مستمر ولم يطرأ عليه أي زيادة مع متابعة دراسة كميات حاجة الخطوط ويتم تعديلها بناء على قرار اللجان المركزية، لافتاً إلى أن الكميات المخصصة للعملية الزراعية تتم متابعتها من مديرية الزراعة واتحاد الفلاحين ووفق الحاجة الفعلية التي تم تقديرها من تلك الجهات.

أما فيما يتعلق بمادة البنزين فأوضح مهنا أنه يتم تخصيص بطاقات السيارات الحكومية بالكميات المطلوبة بعد إعادة الحسم الذي أقرته سابقاً رئاسة مجلس الوزراء البالغ ٤٠ بالمئة، حيث يتم تزويدها حسب الكميات الواردة بواقع طلب أو طلبين أسبوعياً بما يحقق تأمين ١٠٥ آلاف إلى ١١٠ آلاف ليتر شهرياً، مع محاولة تغطية ٦٠ بالمئة تقريباً من حاجة سيارات الحكومية، ووفق الضرورة وبناء على عمل الدوائر الخدمية الأكثر إلحاحاً مثل طوارئ الكهرباء وسيارات الإسعاف وسيارات المخابز والدفاع المدني والخدمات لمتابعة أعمال الطوارئ والأعمال الضرورية.

ولفت مهنا إلى أن زيادة كميات البنزين الواردة إلى المحافظة أدت إلى تقصير مدة رسائل البنزين الواصلة للسيارات الخاصة لتتراوح بين ١٠ و١٥ يوماً والأيام القادمة سيتم لمس التحسن بشكل أكبر. كما أدت إلى زيادة في منح كميات البنزين المباشر، وبالاستفسار حول تركيب أجهزة الـ«جي بي إس» على سرافيس وسيارات العمومي في المحافظة، أضاف: حتى اللحظة لم تصلنا أي تعليمات حول الأمر.